ممن الذابح ثم ان علم ان الشاة لغيره لم يكن له ان يرجع على الامر وان لم يعلم حتى ظن صحته الامر كان له ان يرجع على الامر. وفي الخانية من ركب دابة غيره ثم نزل وتركها فعادت بنفسها ولم يدر ان الضمان عاد اليها بفعلها ام استعمل عبد غيره فهو بمنزلة ما لو ضاعت حتى لو هلكت من ذلك العمل صار غاصبا. ولو ركب فرسا ثم اصبح نائما او دراهم فركبه او فراش رجل ثم اعاده الى مكانه وهو نائم او اعاده بعد ما انتبه ونام فهو على الوجهين الذي ذكرنا لم يضمن عندهما وعند ابي يوسف اذا اعتبر العود الاول في الحيس والصحيح من مذهب الامام ومن تابعه لا يضمن الا بالعقول. اخذ لفظ البيع فاعاده اليه بكلامها ان كان قبل القبول برىء عن الضمان بعده لانه الاصح لانه صار غاصبا والغاصب اذا برىء برد الدابة الى اصطبل مالكها وقبل على قول زفر لم يبرأ ولو شق ذنب غيره وخيط سمن فاصابته نمى فذاب لم يضمن. ولو حلق قيد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد فحيل نابغ يضمن. ثم قيض طير فطار الطير منه لم يضمن وقال الشافعي ان طار من فوره يضمن وان مكث ساعة ثم طار لم يضمن. وعلى هذا الخلاف ان حل رباط الدابة وفتح الباب والوديع اذا فتح او حل يضمن لانه التزم الحفظ الا ترى انه اذا دلس الغاصب او السارق على المودعة يضمن. ولو حل رباط الزق فان كان ما فيه ذابا ضمن وان كان جامدا فذاب بالشمس لا. ولو شق ما حمل للحال فسقط منه بعض ما سال منه وما عطب به فان ذهب للحال وهو يعلم به لا يضمن الشق وما سال بعده. ولو امر عبد غيره بالاباق فابق ضمن في فتاوى ابو حفص الدين الشهيد قال لعبد الغير او الصبي ارفع الشجرة وانفض اثمارها فوقع قبل ان يضمن وقيل لا. ولو قال هي اكل ضمن ولو قال لنا اكل من النصف. ذكر الامام السيد في كتاب الخلاصة المنتخب لو بعث غلاما صغيرا بغير اذن اهله الى حاجته فارفق الصبي فوق بيت ثم الصبيان فوقع فمات يضمن قتل دابة او اسد الرجل لم يضمن في رواية وفي رواية يضمن. وفي الفرد والكلب ضمن قتل رجلا في مفازة ومعه مال لضاع ضمن وقيل لا وانه اليمين بقول الامام غصب صبيا فرا فمات في يده فجاءة او مخي لم يضمن. ولو غمزه سبع او نهشه حية او اصابته صاعقة فمات فذهب عاقل لنفر الغاصب الدابة

الدابة. ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وذكر في غرائب الرواية او غصب حرا صغيرا بضمن الا اذا مات حتف انفه. وامثلة الغرق والحرق والقتل اذا قتل نفسه فانه يضمن الغاصب. ولو قال لاجنبي اهرب بابي هذا الحائط فنقل والحائط لغيره ضمن الخافي ورجع على الآمر. وان قال اهرب في هذا الحائط ولم يقل لي لم يرجع الخافي بالضمان على الآمر وان كان الامر كذا او استأجره رجع عليه. ولو سعى الى سلطان ظالم ان لفلان مالا كثيرا او وجد مالا فاخذ اصاب سيرانا بغير حق او قال عنده مال فلان الغائب او انه يريد الفجور بامرأة فان كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك من جهة للضمان ان كان كاذبا في فتاوى اللاخي الدين. وذكر في المنتقى عن رجل رهبا عند الوالي او اشتمته فاخذ واخذ ماله فان كان السائح بغير حق من مكان وجب ضمان الباقي عند ذكر وبه يفتى. وذكر في المنتقى شكى عند الوالي بغير حق فاخذ بقاياه فضربه المشكو اعنه ذكره سنه او يده يضمن الشاكي ارشه كالمال. ولو قال المشكو عنه بضرب القاذف لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر وسماوية لا تضيف اليه غالبا. وذكر في الخانية رجل ادعى على رجل سرقة فقيده الى السلطان وطلب من السلطان ان يضربه حتى يقر السرقة ويضربه مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يضرب فمات في الحبس فعند بعضهم لا يضمن الضارب فقط فاته وقد لحقه من هذه الفعل خزاية وقد ظهرت السرقة في يد غيره كان لورثته ان يأخذوا ديتهم من صاحب السرقة ويرجع به الى السلطان لان السلطان لان الكل حصل بسببه وهو متعمد بهذا السبب. رجل تعلق رجل بثوب من المتعلق به شيء فصرخ ضمن رفع قلنسوة من رأس رجل فوضعها على رأس رجل فصرخ آخر من رأسه فضاعت ان كان القلنسوة من صيغ يراها صاحبها وامكنه رفعها ثم ذكر الموضع لم يضمن الطارح انفلت ليلا ونهارا وافرت زرعا لم يضمن مالكها وقال الشافعي عليه ان اكلت بالليل فعليه الضمان لانه يحفظ الزرع بالنهار على صاحب الزرع ويحفظ الدواب حتى صاحب المواشي حتى ضلعت المواشي ليضمن خرج من الضمان ليلا وفي الغائب ينظر ما فرط من الخان شيء لم يضمن. ولو لم يحفظ حائط انسان بغير مالكه فسرق منه شيء لم يضمن الناقب. تمت